ان حجم السلاح ، وحجم القدرة النارية ، ومدى التفوق المحقق ، ومستوى الاستيعاب التكنولوجي للسلاح هي العوامل التي تحدد طبيعة الاستراتيجية اي تحدد ما اذا كانت الاسلحة المتوفرة كلها ستوضع موضع الهجوم او الدفاع . والحصول على سلاح هجومي لا يعني الحصول على نوع محدد من الاسلحة ، بل يعني الحصول على تفوق معين بالاسلحة يسمح بالانتقال من الدفاع الى الهجوم . ولا يمكن توجيه النقد الى نوع السلاح السوفييتي المقدم للدول العربية . وكان الاحرى بالنقد ان يوجه الى حجم هذا السلاح . . . وهنا نستطيع ان نتساءل هل كان من الممكن الحصول على الحجم الهجومي من السلاح (الحجم المتفوق على ما يملكه العدو) في ظل الوضع الدولي الحالي ، وفي ظل التعهد الامريكي المطلق بدعم اسرائيل بالاسلحة والمعدات لتبقى متفوقة على القوات العربية بشكل مستمر ؟ وهل ينبغي ان نحاول البحث عن هذا الحجم الهجومي عن طريق زيادة السلاح الذي تستطيع الدول الكبرى التحكم به سلبيا او ايجابيا وفق استراتيجياتها الخاصة ام ان علينا ان نحقق الحجم الهجومي بزيادة القوى المعنوية والايديولوجية والزخم الثوري وكل ما لا تستطيع الدول الكبرى التحكم به ؟ ان الرد على هذين السؤالين يضع المسألة كلها على الطريق الصحيح الواضح لحل مسألة التفوق العسكري الاسرائيلي واساليب مجابهته على المدى البعيد .

الاستعاضة عن السلاح السوفييتي :

ولنعد الان الى المحاولات العربية للاستعاضة عن السلاح السوفييتي بسلاح اخر عن طريق الصنع او الاستيراد . ولقد بحثت امكانية صنع الاسلحة في اجتماعات رؤساء اركان الجيوش العربية ، وقدمت التوصيات لوزراء الدفاع العرب أكثر من مرة ، وكان اخرها واكثرها تحديدا توصية رؤساء اركان الجيوش العربية الذين اجتمعوا في القاهرة في كانون الاول من عام ١٩٧٢ واقترحوا تخصيص ٢٪ من دخل كل دولة من اجل انشاء هيئة لانتاج الاسلحة والمعدات اللازمة للجيوش العربية . وتتلخص فكرة التسليح الذاتي اساسا في محاولة الافادة من رؤوس الاموال العربية الكبيرة المجمدة في سبيل بناء صناعة حربية (على غرار الصناعة الحربية الاسرائيلية) تؤمن مطالب القوات العربية، وتحرر الارادة العربية بالتالي من ضغوط الدول العظمى وتحديداتها السياسية — الاستراتيجية المتعددة .

وبالرغم من اهمية هذه الخطوة واثرها الكبير على مستقبل الصراع ، فان من المؤكد ان الدول العربية ستجد ، كما ستجد جميع الدول النامية ، صعوبات هائلة في مجال التصنيع العسكري . فاذا استثنينا الصعوبات المالية التي يمكن حلها برؤوس اموال الدول العربية البترولية وجدنا ان من اهم الصعوبات المنتظرة : تدني المستوى التقني القاعدي في الدول النامية ، وانعدام الخبرات المتراكمة ، والحاجة الى مصانع متطورة ومخططات وتصاميم لا تملكها سوى الدول المتقدمة ولو كان المطلوب اعداد سلاح عادي لتسليح الجماهير ولشن حرب شعبية لخفت الصعوبات الى حد كبير ولامكن للعرب صنع السلاح الذي يساعدهم على خوض معركة طويلة الامد . تنتهي الى نصر محتوم رغم جسامة التضحيات . اما اذا كان المطلوب تصنيع سلاح متطور ينافس السلاح الامريكي الذي تغرف اسرائيل من مستودعاته بلا حساب فان الامر أعقد من أن يحل — في السنوات العشر المقبلة على الاقل — عن طريق استخدام رؤوس الاموال العربية والمصانع والخبرات العالمية شرقية كانت ام غربية .

أما محاولة الاستيراد التي طرحت بعد خروج الخبراء السوفييت من ج. م. ع. بشدة ثم تناقص طرحها بعد ذلك باستمرار ، فهي محاولة صحيحة على الصعيد النظري البحت . ولكن ما مدى امكانية تطبيقها العملي ؟ ان الدولتين الوحيدتين القادرتين اليوم على تقديم السلاح المتطور بشكله الارقى هما الدولتان العملاقتان الاتحاد السوفييتي والولايات